

محمد المصري*

سياسات الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط

مناقشة تصوّرات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"

تعرض هذه الورقة، من خلال مراجعة نقدية، لأهمّ ما ورد في المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن". وقد خُصّ هذا العام لمناقشة السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. وتتأثّر أهمية التفاعل النقدي مع ما تُنتجُه مراكز السياسات في الولايات المتحدة الأميركية أولاً؛ من الأهمية نفسها التي تحظى بها هذه المراكز، سواء كان ذلك من جهة التأثير في حلقات صناعة السياسة الخارجية الأميركية، أو من جهة النقاش النقدي؛ للعمل على التفكير المتواصل لما يروّج له "معهد واشنطن"، بوصفه مركزاً لصناعة الآراء والتصوّرات تجاه الشرق الأوسط من منظور يعكس - دائماً، وفي المقام الأول - المصالح الصهيونية والإسرائيلية.

كما تهتمُّ الورقة بأهداف دعوة المنتدى السياسي إلى إعادة تعريف حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة من ناحية، وأهداف دعوته إلى تأسيس كتل إستراتيجي حليف لها، يضمُّ إسرائيل وبعض الدول العربية من ناحية أخرى.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

صنع القرار الأمريكي؛ إذ تتبني أو تُعزز تبنيها مواقف تصبُّ في مصلحة إسرائيل وأجندتها في المنطقة^(٥).

”

إنَّ المتحدثين الذين شاركوا في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن"، هم من الشخصيات المؤثرة في صوغ السياسات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

”

ثالثاً: إنَّ المتحدثين الذين شاركوا في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن"، هم من الشخصيات المؤثرة في صوغ السياسات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ فدينيس روس هو حالياً مستشار في "معهد واشنطن"، وكان أحد أركان صناعة السياسة الأميركية في التسعينيات، ورئيس الوفد المفاوض في عملية السلام في الشرق الأوسط والمبعوث الرسمي في أثناء إدارة كلُّ من: جورج بوش الأب؛ وبيبل كلينتون، وهو منحاوُ - بصورة كاملة - لوجهات النظر الإسرائيلية^(٦). وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي في إدارة جورج بوش الابن منذ الأعوام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ وهي الإدارة التي طبقت الإستراتيجية الأميركية العسكرية التدخُّلية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها احتلال العراق. وهو محسوبٌ على تيار المحافظين الجدد^(٧)؛ وروبرت ساتلوف المدير التنفيذي لـ "معهد واشنطن" منذ عام ١٩٩٣، وهو أقلُّ أهمية من زميله لكنّه يشترك معهما في الولاء للصهيونية وإسرائيل.

٥ أسس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في عام ١٩٨٥، على يد مارتن إنديك، مدير البحوث سابقاً في لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية (أيباك/AIPAC). ويحظى المعهد بدعمٍ من الـ AIPAC التي تعدُّ أبرز الجماعات الضاغطة الأميركية الموالية لإسرائيل. ويرتبط العديد من الباحثين والمشاركين في معهد واشنطن الحاليين والسابقين ارتباطاً وثيقاً بتيار المحافظين الجدد. انظر:

Beinin, Joel, "US: the pro-Sharon think-tank", *Le Monde diplomatique*, (6 July, 2003), at: mondediplo.com/2003/07/06beinin

"Washington Institute for Near East Policy", *Right Web*, (2012), at: www.rightweb.irc-online.org/profile/washington_institute_for_near_east_policy

6 Jim. Lobe, "Israel's advocate' to leave White House", *Aljazeera.com*, (November 12, 2011), at:

www.aljazeera.com/indepth/features/2011/11/20111111135650538116.html

7 Eugene R. Wittkopf & Christopher M. Jones & Charles W. Kegley, *American Foreign Policy Pattern and Process*, (7th ed.) (CA: Cengage Learning, 2007).

تعرّض السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لنقاشٍ واسع من أجل صوغ فهم جديد لمحدّداتها وعناصرها، وبخاصة خلال الفترة الرئاسية الثانية لأوباما، وفي ظلّ تزايد الحديث عن تراجع دورها لمصلحة زيادة تأثير قوى دولية وإقليمية، مثل روسيا وإيران. وفي هذا السياق، خصّص "معهد واشنطن للشرق الأدنى" منتداه السياسي^(٨) لمناقشة السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط الذي تحدّث فيه كلُّ من: روبرت ساتلوف^(٩)؛ وستيفن هادلي^(١٠)؛ ودينيس روس^(١١).

ونعرض هنا لأهمّ ما جاء في هذا المنتدى السياسي مع ملاحظات نقدية لمداخلات المتحدثين واقتراحاتهم. وتأتي أهمية تناول ما جاء في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" من ثلاثة عوامل:

أولاً: أهمية مراجعة ما يصدر عن مراكز البحث والمراكز السياسية الأميركية بصفة خاصة؛ نظراً لما لهذه المراكز من دور في التأثير في بناء تصوّرات وتقديم آراء تؤثر في صوغ السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: الأهمية النسبية التي يتمتّع بها "معهد واشنطن" بوصفه مركزاً لصناعة الآراء والتصوّرات نحو الشرق الأوسط من وجهة نظر تعكس المصالح الصهيونية والإسرائيلية. إذ إنّ "معهد واشنطن"، ومنذ تأسيسه إلى الآن، لا يمثّل مؤسسة بحث أكاديمي تتوخّى الموضوعية في دراسة التطورات في الشرق الأوسط والسياسة الأميركية نحوها، بل هي مؤسسة تعمل على تأويل المستجدات في الشرق الأوسط من أجل وضع تصوّرات وأفكار تؤثر في السياسة الأميركية نحو المنطقة بصورة تخدم المصالح الإسرائيلية أولاً؛ فـ "معهد واشنطن" مؤسسة دعمٍ للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وبوصلتها للتأثير في مؤسسات

١ عُقد المنتدى السياسي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وقد نُشرت ثلاث أوراق تلخيصية لما جرى فيه في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٤.

2 Robert. Satloff, "Assessing U.S. Strategy in the Israeli-Palestinian Talks: A Mideast Trip Report" *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP)*, (February 5, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israeli-palestinian-talks-a-trip-report

3 Stephen.Hadley, "Israel, America, and a Churning Middle East" (Part I), *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP)*, (February 10, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-america-and-a-churning-middle-east-a-trip-report

4 Dennis.Ross, "Israel, America, and a Churning Middle East" (Part II), *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP)*, (February 12, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-america-and-a-churning-middle-east-part-ii

ونتناول في ما يلي أهم الأفكار التي جرى طرحها في هذا المنتدى السياسي في ما يتعلق برؤيته للسياسة التي ينبغي أن تتبعها الولايات المتحدة إزاء المنطقة.

السياسات "الانسحابية" الأميركية من الشرق الأوسط

خُصّ المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط لديهم تحفظات على السياسة الأميركية في المنطقة؛ إذ يرون أن سياسة أوباما هي سياسة "انسحابية" أو سياسة "انكفاء"، الأمر الذي يترك التفاعلات السياسية في الإقليم لتولد آلياتها، وتتيح لقوى إقليمية ودولية أخرى، مثل إيران وروسيا، مساحاتٍ أوسع في التأثير في مجريات الأمور. ويورد هؤلاء الحلفاء محطاتٍ أساسيةً للتدليل على "الانسحابية" الأميركية؛ مثل: عدم مساندة الولايات المتحدة حلفائها في فترة اندلاع الثورات العربية؛ وأسلوب تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع الثورة السورية؛ وبخاصة عدم معاقبة الولايات المتحدة النظام السوري على خرق الخط الأحمر الذي وضعته إدارة أوباما بصفة خاصة؛ والاتفاق الأميركي - الإيراني حول الملف النووي الإيراني. إن شكوى حلفاء الولايات المتحدة وتحفظهم على سياسة أوباما وعدّها سياسة "انسحابية"، هما أمران متوقعان إذا ما عرفنا أن المقصود بحلفاء الولايات المتحدة - كما يوضح روس - هو السعودية والإمارات العربية وإسرائيل، إضافةً إلى توجّهات "معهد واشنطن" وخلفية المتحدّثين. ويرى هؤلاء الحلفاء أن "انسحابية" واشنطن توجّه رسالة مفادها أن الولايات المتحدة غير مستعدة لاستخدام القوة لمساندتهم. إن هذا التحليل يدعونا إلى أن نتساءل عندما يناقش متحدثو المنتدى السياسي قلق حلفاء واشنطن من هذه "الانسحابية"؛ فهل هذا يعني الدعوة إلى المزيد من التدخل الأميركي في المنطقة؟ وما هي ماهية أهداف هذا التدخل الذي يرضي حلفاء واشنطن؟ وما هي الدول من بين حلفاء واشنطن التي سوف تستفيد من هذا التدخل؟

وحتى يتسنى وضعُ تصوّرات حول الموضوع، فإنّه لا بدّ من مناقشة فكرة "انسحابية" الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط.

يتقاطع متحدثو المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" مع بعض التحليلات والآراء السياسية التي ترى أن سمة سياسة إدارة أوباما هي "الانسحابية" من الشرق الأوسط؛ إذ إن هذه التحليلات تطرح

تفسيراتٍ متعددة. ويمكن إجمال هذه التفسيرات بتراجع أهمية الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة بوصفه منطقة مصادر للنفط، بخاصة في ظلّ الاكتشافات الحديثة لحقول الغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يقود إلى احتمالية اكتشافها الذاتي. كما أن تحليل السياسة الأميركية التي وضعت منطقة المحيط الهادئ وشرق آسيا بوصفها أولوية على أجندتها، ولا سيّما مع بروز قوى إقليمية، مثل الصّين وروسيا، ذات تأثير قد يُهدّد النفوذ الأميركي وهيمنتته يستخدم أحياناً للدلالة على انسحابية الولايات المتحدة من الشرق الأوسط^(٨).

بطبيعة الحال، لا تتسق جميع هذه الأسباب والعوامل مع فهم سياسات الدول العظمى؛ إذ لا يعني اكتفاء الولايات المتحدة نفطياً أنّها غير مهتمة بالخريطة الدولية للنفط والغاز، وتوازناتها، وتأمين مصالحها. على النقيض من ذلك، فإنّ اقتصار استمرار النفوذ والهيمنة لدولة عظمى على أن يكون لها دور في إطار التقرير بالسلع الإستراتيجية، وادّعاء أنّ أهمية المنطقة للولايات المتحدة تنبع من وجود النفط فقط، هو قول يتجاهل عوامل أخرى لأهمية المنطقة الجيوستراتيجية.

وعلى صعيدٍ آخر، فإنّ قيام الولايات المتحدة بإعادة ترتيب أولوياتها لتضع منطقة ما ضمن هذه الأولويات، لا يعني إطلاقاً أن يكون هذا الأمر على حساب مناطق أخرى، أو تعبيراً عن عملية "انسحابية" من مناطق أخرى، إلا إذا كانت هذه الدولة العظمى في حالة تراجع عامّ أو أفرولٍ يُحتم "انسحابية" عامّة، وهذا ليس السّياق الحالي. ولن تُقدّم الولايات المتحدة على فسخ المجال أمام القوى الأخرى للتوسّع في منطقة الشرق الأوسط، في حين أنّها تحاول السيطرة على مناطق أخرى. وعليه، فإنّ القول إنّ الإدارة الأميركية هي في مرحلة "انكفاء" أو "انسحاب" من الشرق الأوسط قولٌ يحتاج إلى إثبات.

مقابل سداجة فكرة "الانسحابية" الأميركية من الشرق الأوسط؛ فإنّ فرضية "الانكفاء" الأميركي النسبي عن التدخل المباشر، هي فرضية صحيحة انطلاقاً من مقارنة سياسات إدارة أوباما في الشرق الأوسط مع سياسات سلفه جورج بوش؛ إذ اتّبع إدارة بوش التي سيطر عليها المحافظون الجدد، مدفوعاً بأحداث ١١ سبتمبر ومستفيدة منها، طوّراً جديداً في السياسة الأميركية كان قد غاب منذ هزيمة فيتنام؛ وهو التدخل المباشر والواسع، والبقاء على الأرض والانخراط المباشر

٨ انظر: مروان قبلان، "العلاقات السعودية - الأميركية: انفرط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟"، سياسات عربية، العدد السادس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص ١٨-٥.

في ذلك أيضاً تخبط الإدارة الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية: بخاصة أن الثورات الأولى (قبيل الثورة السورية) قد اندلعت ضد الأنظمة التي تُعدُّ في مصافِّ حلفاء الولايات المتحدة، أو أنظمة تتمتع بتفاهم عميق معها؛ إذ تمثلت المواقف الأمريكية تجاه الثورات العربية في استخدام "القوة الناعمة" لدعمها؛ تجنُّباً للتصادم مع الرأي العام العربي، أو للتحكم في مخرجاتها بعد أن فشلت في توقعها، ومن ثمَّ التحكُّم في مدخلاتها. وعليه، فإنَّ أيَّ مقارنة بين سياسات بوش، وحلفائه من المحافظين الجدد، وسياسات أوباما سوف تصل إلى نتيجة مفادها أن سياسات أوباما "انسحابية"^(١٠).

ومع أن المراقب للسياسة الأمريكية يستطيع أن يرى أن هنالك مراحل من التخبط لازمتها، وأن أدوات القوة الناعمة هي المستخدمة، إلا أنها - بالمقابل - ما زالت صاحبة الدور الأساس في موضوعات الموقف وتطوراتها في المنطقة، وذات بنية أمنية وعسكرية واسعة، بما في ذلك بنية عسكرية بحرية وصاروخية وأنظمة إنذار مبكر^(١١). وما زالت أيضاً قادرة على إجراء عمليات عسكرية "جراحية" مستمرة في اليمن وباكستان وبلدان أخرى. وبعد مراجعة سريعة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة السورية، يتضح أنها لم ترَ أن تحقيق أهدافها في المنطقة يتطلب منها موقفاً أكثر وضوحاً وإصراراً من مواقفها التي اتخذتها؛ بل إنَّ رقابتها ورفضها تزويد دول مؤيدة الثورة السورية ومقاتليها بأسلحة نوعية أو مضادة للطائرات في بداية تحوُّل الثورة السورية إلى ثورة مسلحة وقبل وجود أيِّ من مقاتلي الجماعات الإسلامية، هما ركنان من أركان سياساتها تجاه المنطقة.

إنَّ إدارة أوباما لم تقرّر على الإطلاق، ومنذ بداية الثورة السورية، أنها منحازة لخيار إسقاط النظام. وربما كان ذلك تمهيداً مع الأجندة الإسرائيلية التي كانت ترى دائماً أن انهيار نظام الأسد مع عدم وجود بديل واضح مقبول منها يُمثل خطراً عليها، وهي التي ترى في أن استمرار الأزمة وتصاعد الصراع وتدخُّل حزب الله، لا يحقق أجندتها في إنهاء القوى السورية فحسب، بل المجتمع السوري أيضاً وقوى حزب الله التي انخرطت بصورة واسعة. وفي واقع الأمر، فإنَّ زيادة

١٠ للمزيد عن السياسة الأمريكية والإسرائيلية إزاء الثورة السورية، انظر: عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، ط١ (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٤٦١-٤٨٠ و ٥٦٥-٥٨٤.

١١ انظر على سبيل المثال كلمة وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل في مؤتمر الأمن في ميونخ (١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

Chuck Hagel, Secretary of Defense Speech, at Munich Security Conference (February 01, 2014), U.S. Department of Defense, at: www.defense.gov/Speeches/Speech.aspx?SpeechID=1828

والتفصيلي في صوغ سياسات الشرق الأوسط عبر احتلال أفغانستان - وبفجاجة أكبر - في احتلال العراق بناءً على مُسوِّغاتٍ مفبركة وغير موجودة أيدها معهد واشنطن نفسه. وهو تطبيق لإستراتيجية إدارة بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) المتعارف عليها — "مبدأ بوش"، والذي صدر في وثيقة تُعرف بـ "وثيقة الأمن القومي الأمريكي" في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ بمناسبة مرور عامٍ على أحداث ١١ سبتمبر^(٩) التي تشير إلى استخدام القوة العسكرية لعمليات استباقية ضد مخاطر قد تنشأ حتى قبل تبلور هذه المخاطر بوضوح، واستخدام القوة العسكرية بطريقة منفردة أمام مخاطر تمسُّ الأمن الوطني الأمريكي، أو استثمار كلِّ مصادر قوتها العسكرية واستخدامها في تحقيق أهداف الولايات المتحدة، وفرض الديمقراطية بوصفها وسيلة لمحاربة الاستبداد والإرهاب.

”

مقابل سداجة فكرة "الانسحابية" الأمريكية من الشرق الأوسط؛ فإنَّ فرضية "الانكفاء" الأميركي النسبي عن التدخُّل المباشر، هي فرضية صحيحة انطلاقاً من مقارنة سياسات إدارة أوباما في الشرق الأوسط مع سياسات سلفه جورج بوش

”

وعليه، أصبحت الولايات المتحدة، بعد تطبيق هذه الإستراتيجية في الشرق الأوسط مع احتلالها للعراق، تؤدِّي دوراً ثنائياً في المنطقة: الأول، دورها بوصفها دولةً عظمى تتدخَّل في الإقليم بما يضمن تحقيق مصالحها الإستراتيجية؛ والثاني، دور القوة الإقليمية، فقد فرَّض عليها احتلال الولايات المتحدة العراق وأفغانستان أن تكون منغمسة في تفاصيل علاقات هاتين الدولتين الإقليميتين، وأن تتبنَّى سياساتٍ تفصيليةً تجاه دول أخرى في المنطقة تحكمها ضرورات وجودها العسكري المباشر. وكان هذا - في جوهره - تحقيقاً لمبدأ بوش.

لقد انتخب أوباما برنامج القطيعة مع التدخُّل المباشر. وعليه، فإنَّ إدارته انتهجت سياسة "انكفاية" للتدخُّل المباشر، وليس سياسة "انسحابية" أو "انكفاية" من منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وساهم

٩ انظر:

The National Security Strategy of the United States of America, The White House, (Washington, 2002), at: <http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>

الاقتراحات لمعالجة "السياسة الانسحابية" هي من خلال بناء تحالف إستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها، ومساندة النظام المصري، والقيام بإجراءات تُظهر أن الولايات المتحدة جادة في التنافس إقليمياً مع إيران وروسيا.

الثورة السورية

إذا كان متحدثو المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" ينطلقون من معالجة انسحابية الولايات المتحدة من خلال المزيد من الدور الأميركي في مواجهة تزايد الهيمنة الإيرانية في المنطقة، ومراقبة برنامجها النووي من خلال نظام عقوبات فعال مع إمكانية استخدام القوة العسكرية؛ فإن النقاش حول الثورة السورية يأتي من توافق محدّدات السياسة الأميركية مع ما تراه إسرائيل. فكما أشار ستيفن هادلي، إلى أن إسرائيل لا ترى أن النظام السوري حالياً يُمثّل تهديداً أو مصدر خطر. إلا أن الإسرائيليين يشعرون بالقلق الناشئ عن وجود تنظيم القاعدة والجماعات الأصولية "السنية" في سورية، ويرون أن هذه القضية أساسية.

ويتوافق دينيس روس مع هذا التحليل الذي يرى أن سياسة الولايات المتحدة تنطلق من أن الخطر الأساسي اليوم في سورية هو خطر أن تصبح هذه الدولة بمنزلة موطن للقاعدة؛ الأمر الذي قد يقود إلى تسربها إلى دول مجاورة. وبذلك، تنطبق كواامن الخطر لدى روس مع الرؤية الإسرائيلية بأن النظام السوري لا يُمثّل تهديداً. وهذا طبيعي في إطار نزاع سلاحه الكيماوي من ناحية، وحالة الإنهاك التي مسّت جيش النظام السوري وما يجرّه إضعاف حزب الله الذي انغمس في الصراع هناك.

إن ما تُظهره مداخلات هادلي وروس من ارتياح إسرائيلي تجاه الأوضاع في سورية، مردّه أن واقع الأمر في سورية يبرز "حالة توازن قوى" مع استمرار رجحان كفة النظام. ما يعني استمرار هذه الحالة من تدمير المقدرات السورية إلى فترة زمنية أطول في ظلّ عدم تزويد مقاتلي الثورة السورية بأيّ أسلحة نوعية. كما أن نزع السلاح الكيماوي في طور التحقق، وهو مطلبٌ كانت إسرائيل تضعه على رأس أولوياتها^(١٣).

تأثير إيران أو روسيا في سورية، وظهورهما بوصفهما قوتين تحدّدان مسار الأزمة، ما كان ممكناً لولا تطبيق الأجنحة الأميركية تجاه الثورة السورية، والذي ساهم في إفراح مجال واسع لهما للمناورة، وربما يتجاوز في أهميته الدعم الذي تقدّمه لنظام بشار الأسد.

ولا يدعو متحدثو "معهد واشنطن" إلى تدخل عسكري أميركي في سورية، بل إن تشخيصهم الوضع في سورية اليوم مرتبط أساساً بنشاط القاعدة، وليس ما يقوم به النظام السوري - كما سيتضح معنا لاحقاً - لكنهم يتحدثون عن سياسة تدخلية عندما يكون الموضوع مرتبطاً بإيران؛ إذ إن حلفاء الولايات المتحدة لا يرحّبون باتفاق الولايات المتحدة مع إيران الذي تنظر إليه السعودية على أنه عقد على حسابها. في حين يرى الإسرائيليون أن هذا الاتفاق قد عقد من أجل أن تتجنّب الولايات المتحدة التلويح باستخدام أدوات القوة العسكرية الأميركية.

إن متحدثي "معهد واشنطن" يركّزون على أن الولايات المتحدة يجب أن تبتدء تحفّظات حلفائها في المنطقة ومخاوفهم في ما يتعلّق بموضوع إيران؛ وذلك من خلال إجراءات عملية تتمثّل في:

- العمل على إبقاء نظام العقوبات على إيران فعّالاً بمراقبة جميع التبادلات والعقود التجارية مع إيران، وإبقاء حدود تصدير النفط الإيراني إلى أقلّ من مليون برميل في اليوم.
- أن تضمن مفاوضات ٥+١ اتفاقية تتيح للأطراف المراقبة لإيران الوقت الكافي لأن تردّ بصورة فعّالة وحاسمة على إيران، إذا ما قامت بخرق نسب التخصيب المتوافق عليها.
- أن تُظهر الولايات المتحدة أنها جاهزة لاستخدام خيارات عسكرية، إذا ما خرقت إيران اتفاقاتها بخصوص الملفّ النووي.
- وفي سياق التعاطي مع زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، أن تدعم الولايات المتحدة الحكومة العراقية بمعلومات استخبارية ومعدّات عسكرية للتعامل مع تنظيم القاعدة، الأمر الذي سوف يتيح للولايات المتحدة المزيد من الأدوات للتعامل مع النفوذ الإيراني في العراق، إضافةً إلى إمكانية قيام الولايات المتحدة بعرقلة الإمدادات التي تقدّمها إيران للحوثيين في المنطقة.

وبذلك، فعندما يدعو متحدثو "معهد واشنطن" للتدخل المباشر في منطقة الشرق الأوسط، هم يدعون إلى التدخل في موضوع الملفّ النووي الإيراني فقط، وهو يخدم - بالدرجة الأساسية - وينصيب الأسد - مصالِح إسرائيل. وإضافةً إلى التعامل مع الملفّ النووي الإيراني، فإن

١٣ انظر: تقدير موقف "صفقة الكيماوي: المخرج الذي أراده أوباما"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ / ١٣ / ٢٠١٣)، على الرابط:

www.dohainstitute.org/release/04ab0be2-4249-46c7-9830-904b7b13560e

عشر شهرًا إلى الثمانية عشر شهرًا المقبلة. بمعنى آخر، إن ما يقوله هادلي في حقيقة الأمر هو أن تغض الولايات المتحدة الطرف على أن يستمر النزيف السوري لفترة سنة أو سنة ونصف مقبلة، قبل أن تتخذ أي إجراءات جديدة.

جولات كيري لمفاوضات السلام

إن مقارنة هادلي وروس وساتلوف لجهد كيري الدبلوماسي في ما يتعلق بمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، متشابهة إلى حد كبير؛ فمع الإقرار بأن هذا الجهد لا يتجاوز وضع إطار اتفاق لتفعيل عملية السلام، فإن هادلي يرى أن المميز في هذا الإطار، مقارنةً بخريطة الطريق العام التي اقترحتها الرباعية في عام ٢٠٠٣، هو أن نقاطه التوجيهية تتناول القضايا الأساسية المختلف عليها؛ أي الحدود، والأمن، واللاجئون، والقدس. ويرى كل من روس وساتلوف أن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في دفع عملية السلام؛ وصولاً إلى اتفاقات في ظل العوامل السياسية المتواترة في المنطقة، وأهمها تراجع اهتمام الدول العربية والقوى الإقليمية بالقضية الفلسطينية؛ ما يتيح إيجاد مساحات واسعة للمناورة وإقناع الفلسطينيين بشروط كيري، كما يساهم تخلص مصر من حكم الإخوان في وجود فرصة مواتية لتحقيق اتفاق، وبخاصة في ضوء التطورات التي أدت إلى أن تصبح "حماس" في أضعف لحظاتها. وهذه العوامل جميعها تساهم في دفع الفلسطينيين للموافقة على هذا الإطار. بالمقابل، يجعل تخوف إسرائيل من أن تصبح دولةً ثنائية القومية مستعدّة لتوقيع الاتفاق الذي يتضمن موافقة الفلسطينيين على الشروط الإسرائيلية بما فيها يهودية الدولة، وبخاصة وكما يشير ساتلوف، فإن "إستراتيجية كيري" كانت أن يُدرج نتائجها جميع مطالبه حتى يقوم كيري بجهوده إلى أن يأخذ موافقة السلطة الفلسطينية عليها.

يعتقد هادلي وروس في وجود فرصة لتوقيع اتفاق مع وجود تحفظات من الطرفين بناءً على النشاط والحماسة اللذين يبديهما كيري. وسيؤدّي هذا الاتفاق للعودة إلى مفاوضات السلام دون ضرورة أن يجري تحقيق تقدّم كبير. إلا أن مثل هذا الاتفاق في حاجة إلى تحقيق شرطين: الأول، كما يشير ساتلوف، أن يصبح أوباما منخرطاً في دعم جهد "كيري". أما الشرط الثاني، فهو تعديل مبادرة السلام العربية ليصبح الشرط في إقامة علاقات مع إسرائيل هو الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين؛ أي إسقاط شرط الوصول إلى اتفاق مع سورية.

يشير المتحدثون أيضاً إلى أن موقف حلفاء الولايات المتحدة (وعلى ما يبدو أن هذا الموقف إسرائيلي فقط) المنتهض هو على عدم توجيه ضربة أميركية لمعاقبة النظام السوري لتجاوزه الخط الأحمر الذي وضعت الإدارة الأميركية، وليس معارضةً للصفقة التي كانت إسرائيل هي المستفيد الأول منها إستراتيجياً. وإن التحفظ يتأتى من أن عدم توجيه ضربة عسكرية عندما تجاوز النظام الخط الأحمر سوف يرسخ فكرة "انسحابية" الولايات المتحدة من المنطقة؛ أي أنها غير مستعدة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية في المنطقة من أجل موضوعات أخرى، وبخاصة في اتجاه الملف النووي الإيراني.

إن ما يذهب إليه دينيس روس في تحليله، هو أنه يجب أن تكون أولوية السياسة الأميركية نحو سورية في إطار مواجهة القاعدة أو مثيلاتها، بل إن "روس" نفسه ناقش خيار أن تدعم الولايات المتحدة النظام السوري لمواجهة القاعدة، ولم يسقط هذا الخيار نتيجة لموقف نقدي تجاه النظام السوري أو لأنه يرتكب المجازر؛ بل لأن هذا الدعم قد يساهم في زيادة تأثير القاعدة في سورية وجاذبيتها. وعليه، فهو يدعو إلى تسليح قوى المعارضة التي تقاوم القاعدة أو الأصولية الإسلامية. أما اقتراح ستيفن هادلي، فكان مشابهاً؛ إذ إنّه دعا إلى أن تقوم الولايات المتحدة بتدريب المعارضة الديمقراطية في سورية التي ليس لها ارتباط مع القاعدة، وتسليحها.

”

إن ما يذهب إليه دينيس روس في تحليله، هو أنه يجب أن تكون أولوية السياسة الأميركية نحو سورية في إطار مواجهة القاعدة أو مثيلاتها

”

وعليه، فإن الرؤية التي يُروج لها روس وهادلي، لا تأخذ بالحسبان تطلعات الشعب السوري أو سرديّة الثورة السورية، وتطورها، أو طبيعة نظام الحكم في سورية، أو المجازر التي يقوم بها النظام أو حتى قيامه باستخدام أسلحة دمار شامل، وتحدي الخط الأحمر الذي وضعت الإدارة الأميركية. وبذلك، فإن ما يقترحه المتحدثون لتعامل الولايات المتحدة مع سورية يعكس وجهة نظر أحد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ أي وجهة نظر إسرائيل؛ إذ إن السعودية ترغب في إنهاء حكم الأسد. بل إن ستيفن هادلي يقترح بالتوازي مع تدريب المعارضة الديمقراطية، أن تقوم الإدارة الأميركية بإبلاغ أطراف "جنيف ٢" أنها لن تقبل بأن يستمر النزيف في سورية خلال الإثني

وبطبيعة الحال، فإن ما يشير إليه روس في تعريفه لحلفاء الولايات المتحدة ليس اكتشافاً؛ إذ إن هذه الدول مثلت تاريخياً - إضافةً إلى الأردن ومصر مبارك - الحلقة الصلبة لحلفاء الولايات المتحدة، مع اختلاف طبيعة التحالف، وكذلك الأهمية الإستراتيجية لكل منهما. إلا أن المهم في حصر روس لحلفاء الولايات المتحدة في هذه الدول، يعني أنه يُفَرِّق بينها وبين دول أخرى في المنطقة متحالفة مع الولايات المتحدة أو دول يجمعها مع الولايات المتحدة تفاهات وتقاطعات. وبذلك فإن روس يُميِّز هذه الدول بوصفها الأكثر تحالفاً مع الولايات المتحدة دون تقديم تفسيرات لذلك، ويمكن الاجتهاد بالإشارة إلى أن روس اختار هذه الدول لأنها تُمثّل اليوم الحلقة الأساسية أو الصلبة من حلفاء الولايات المتحدة ممن يُعوّل عليهم في التصدي للثورات العربية، ولأعداء الولايات المتحدة. وبذلك، على الولايات المتحدة - من وجهة نظر المنتدى السياسي - أن تأخذ في الحسبان مصالحها وتوجّهاتها السياسية نحو قضايا المنطقة، وأن تأخذ على محمل الجدّ تحفّظاتها نحو السياسة الأميركية. بمعنى آخر، عدّ هذا التحالف تحالفاً إستراتيجياً.

”

يقترح دينيس روس أنه من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بإجراءاتٍ للتعامل مع هذه التحفّظات انطلاقاً من إعادة تعريف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ فهؤلاء الحلفاء، بحسب تعبيره، هم: إسرائيل؛ والسعودية؛ والإمارات العربية المتحدة

”

ويمكن القول إن قيام روس بإعادة تعريف الحلقة الأساسية لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليقصر على إسرائيل والسعودية والإمارات العربية، لم يأت من فراغ؛ إذ إن لهذه التحالفات جذوراً تاريخية عميقة، وتكرست لتأخذ أبعاداً واسعة خلال العقد الماضي، وضمن إستراتيجية الحرب على الإرهاب، أو ضمن الاستقطاب الذي شهدته المنطقة بين محورَي الاعتدال والممانعة. كما أن تحديد دائرة الحلفاء بهذه الدول الثلاث، هو - بالضرورة - تجلٌّ للتوافقات التي نمت عبر السنوات القليلة الأخيرة من عمر الربيع العربي، والتي تشير إلى موضوعية هذا التحالف. إضافةً إلى أن هذه الدول كانت - ومنذ عام ٢٠١٢ - الأكثر نشاطاً وتدخلاً في التطورات السياسية في بلدان الربيع العربي والتأثير فيها، وتكلّل ذلك في انقلاب تحالف

ويعتمد تحليل المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" جولات كيري وفرصتها، على أنه على الفلسطينيين تقديم تنازلات من دون حتى الإشارة إلى تنازلات مقابلة على إسرائيل أن تقدّمها.

ويعبر ساتلوف - بصورةٍ أوضح - عن ذلك بالقول إن المطلوب من الولايات المتحدة لإنجاح عملية السلام اتّخاذ أربعة إجراءات متوازنة؛ تكوين قاعدة اجتماعية فلسطينية مؤيدة للمفاوضات ولـ "إطار كيري"؛ والتلويح بالثمن الذي سوف يدفعه محمود عباس والسلطة الفلسطينية في حال رفضهما توقيع المفاوضات؛ والعمل على تمكين السلطة الفلسطينية، ورفع فاعليتها بالتوازي مع دبلوماسية المفاوضات؛ والعمل على استغلال ضعف "حماس" إلى الحد الأقصى.

إن مقاربات المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" هي مقاربات تُظهر بجلاء، الانسجام بين الأجندة الإسرائيلية ومتطلباتها من توقيع "إطار كيري" وتقديم نصائح للولايات المتحدة الأميركية إما بمعاقبة الفلسطينيين على عدم التوقيع والقيام بإجراءات تراوح بين علاقات عامة أو شبكة مصالح تساهم في إقناع أجزاء من المجتمع الفلسطيني بتلك المفاوضات لتصبح هذه الأجزاء هي المدافعة والمروجة لمثل هذا الاتفاق. وبطبيعة الحال؛ فإن المداخلات الثلاث لم تتعرض إلى الجوائز التي يجب أن يحصل عليها الفلسطينيون مقابل موافقتهم على "إطار كيري"، وربما تكون الجائزة الوحيدة هي تجنب غضب الولايات المتحدة من ناحية، وتقديم الولايات المتحدة جائزة لإسرائيل إزاء تحفّظها على الاتفاق النووي مع إيران.

إعادة تعريف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة

ركّز متحدّثو المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" حول السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط على أن هناك تحفّظات لدى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية نحو فاعلية سياستها في المنطقة كما سبق أن ذكرنا. وفي هذا الإطار، يقترح دينيس روس أنه من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بإجراءاتٍ للتعامل مع هذه التحفّظات انطلاقاً من إعادة تعريف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ فهؤلاء الحلفاء، بحسب تعبيره، هم: إسرائيل؛ والسعودية؛ والإمارات العربية المتحدة^(١٣).

• بالموازاة مع الاتفاق الأميركي - الإيراني، العمل على التأكيد من أن إدارة الولايات المتحدة جادة في ألا تصبح إيران دولة تمتلك أسلحة نووية، وذلك مع الإبقاء على نظام العقوبات فعّالاً، والتلويح باستخدام القوة العسكرية الأميركية في حال خرقها للاتفاق النووي.

يرى روس أن هذا التحالف بالأهداف السابقة من شأنه أن يُدّد تضرر الثقة المتبادلة بين هذه الدول والولايات المتحدة الأميركية التي جاءت في أعقاب الثورات العربية عندما لم تساند الولايات المتحدة حلفاءها في مواجهة التحديات التي يتعرّضون لها. إذا كان هذا التصور الذي خلص إليه بوضوح، ويشير إليه هادلي بطريقة خفية؛ فإن جميع أهداف هذا التحالف هي أهداف إسرائيلي بامتياز. إذ صرح روس - وبوضوح - من هم أقطاب الحلقة الأساسية من حلفاء الولايات المتحدة، وعلى ما يبدو أن جميع دول المنطقة التي لا تتوافق على هذه الأهداف ستكون في مرمى هذا المحور الجديد.

الخاتمة

تنبئ المداخلات التي تضمّنها المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" عن وجود دعوة إلى المزيد من التدخل الأميركية في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك من أجل الحفاظ على المصالح الأميركية من ناحية، ومصالح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من ناحية أخرى، وهم - بحسب ما ورد - إسرائيل، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة.

إلا أن التدقيق في ما جاء من آراء المتحدثين، يبرز أن هذا التحالف هو أشبه بمقطورة تقودها الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل، وتتقاطع في بعض الأحيان مع أهداف السعودية والإمارات (الملف النووي الإيراني، ودعم نظام الانقلاب في مصر)؛ أي أنه حلف مختل الأضلاع لمصلحة تحقيق المصالح الإسرائيلية، وتستفيد منه إسرائيل بما يمكن أن تقدّمه السعودية والإمارات العربية في الملف الإيراني، أو حتى في مجال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ولعلّ مقارنة المتحدثين للأوضاع في سورية تكشف أن المستفيد الوحيد من تصوراتهم للسياسة الأميركية هناك هو أيضاً إسرائيل.

الجيش والدولة العميقة على الرئيس مرسي في مصر، ومحاولات تكرار السيناريو في أكثر من بلد عربي، مثل تونس وليبيا. وتتوافق هذه الدول الثلاث أيضاً على اعتبار أن امتلاك إيران السلاح النووي يُمثّل خطراً له أولوية سابقة (حتى من دون توازٍ) على أي قضايا أخرى في المنطقة.

إنّ روس لا يكتفي بإعادة تعريف الحلقة الأساسية من الحلفاء فحسب وبوجود اجتماعات أميركية تنسيقية مع هؤلاء الحلفاء، بل إنّه يطلق الدعوة إلى إنشاء حوار إستراتيجي دوري يضم ممثلين في مواقع سياسية عليا في هذه الدول ليناقد تطورات المنطقة ومستجداتها، ولاستكشاف العوامل المترابطة بين هذه التطورات، وصولاً إلى وضع سياسات وإجراءات موحدة. إنّ هذه الدعوة، في جوهرها، هي لبناء حلف إستراتيجي مؤسسي يضم إسرائيل، والسعودية، والإمارات العربية، والولايات المتحدة؛ أي إنشاء محور إقليمي جديد (شبيه بمحور الاعتدال في أثناء رئاسة بوش الابن). لكن - بصورة مؤسسية - تكون فيه إسرائيل عنصراً أساسياً وفاعلاً. بطبيعة الحال، فإنّ تحالفاً يضم السعودية والإمارات العربية وإسرائيل، يعني بالضرورة تجاوز الصراع العربي الإسرائيلي، إن لم يكن هدفه تقديم مزيد من التنازلات لإسرائيل، وليس من المستغرب أن نجد في إسرائيل الأصوات التي تردّد الفكرة نفسها بخصوص إنشاء هذا التحالف.

إنّ عناصر تأسيس هذا الحلف الإستراتيجي وعوامله تتمثل في أن الولايات المتحدة تتوافق معه على السياسات التالية:

• مساندة النظام الانقلابي في مصر والحيلولة دون فشله. ويرى روس أن على الولايات المتحدة أن توضح للسعوديين - على وجه الخصوص - أنها مازالت ملتزمة بتقديم الدعم لمواجهة الإرهاب، وإنعاش قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي.

• التوافق على مواجهة "القاعدة" والأصولية "السنية" في سورية، والعمل على ألا يكون لها فيها موطئ قدم. وفي الوقت نفسه، الحيلولة دون أن يخرج الأسد وإيران منتصرين في سورية. ومن الملفت للانتباه في مداخلة روس أن الأولوية في ما يتعلّق بسورية قد أصبحت مواجهة "القاعدة"، مقابل عدم ذكر تغيير النظام السوري بوصفه هدفاً، والاستعاضة عنه بهدف غير محدّد المعالم وضبابي هو "ألا يخرج الأسد وإيران منتصرين".